

”واشنطن بوست“: القانون كانت ضحية القمع وإساءة المعاملة في السعودية

السعودية / نبأ - أكدت صحيفة ”واشنطن بوست“ أن الفتاة رهن القانون، التي حاولت السلطات السعودية استعادتها من تايلند، كانت ضحية القمع وإساءة المعاملة طوال حياتها في المملكة، مضيفة ”قضية الفتاة الهاربة ساهمت في فضح رجعية النظام السعودي وقوانينه“.

وأشارت الكاتبة في الصحيفة سارة عزيزة، في مقال، إلى أن ”حادثة القانون ونساء سعوديات أخريات سبقتها تدل على أن الاستعداد لهذه المخاطرة إنما هو خير دليل على ”الحقائق الأليمة“ التي تواجهها تلك النسوة في السعودية، وكل ذلك يحصل في وقت روج فيه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لنفسه على أنه شخص يقوم بتحرير النساء، قاطعاً وعوداً بتعزيز مشاركة النساء في المجتمع وأصرار على ”المساواة“ بين المرأة والرجل“.

وبحسب الكاتبة، فإن ”ابن سلمان ومنذ صعوده قام بخيانة التزامه المفترض اتجاه النساء السعوديات، وفي الوقت الذي مدحت الصحافة الغربية بابن سلمان بسبب قراره إعطاء المرأة السعودية حق قيادة السيارات، قام بسجن النساء السعوديات اللواتي ناضلن من أجل نيل هذا الحق“.

وتابعت قولها: ”بالإضافة إلى النظام القانوني التمييزي في السعودية، هناك ممارسات قمعية مستمرة عبر سبل غير رسمية، وسوء معاملة للنساء وعنف منزلي“، لافتة الانتباه إلى أن ”محاولة اعتراض القانون تشير إلى حقيقة مقلقة أخرى هي أن النظام السعودي لا يزال ملتزم بالتحكم بمواطنيه في الخارج، وأن هذا النظام لم يعدل سلوكه برغم الصخب العالمي بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي“، فـ ”الغرب هو متواطء بذلك وإن رَدَّ اعتبار ابن سلمان بعد مقتل خاشقجي لعب الرئيس الأميركي دونالد ترامب دوراً أساساً فيه، ما عزّز شعور الحصانة لدى ابن سلمان“، وفق ما ترى الكاتبة.

ووفقاً لعزيزة، فإن ”قضية القانون استحوذت على اهتمام كبير بما في ذلك اهتمام مجموعات حقوق الإنسان وصحافيين وناشطين“، موضحة ”الضغوط تزايدت بالتالي على الحكومة التايلندية بعد ما كانت تعاونت مع المسؤولين السعوديين بالسعي إلى إعادة الفتاة السعودية، لكن بانكوك تراجعت في النهاية ولتخضع رهن لرعاية المفوضية العليا للاجئين في الأمم المتحدة“.

وتابعت الكاتبة القول إنه ”يتم إيقاف العديد من النساء السعوديات اللواتي تسافرن لوحدهن حيث

تتعرض للتفتيش الدقيق في مطارات السعودية"، مشيرة إلى أن "العديد ممن يسعون إلى اللجوء لا يستقلون الطائرات".

وختتمت عزيزة مقالها قائلة: "قضية القنن تعطي بصيص أمل، فمن خلال مقاومتها الشجاعة لفتت أنظار العالم إلى النضال المستمر للنساء السعوديات، إضافة إلى سخافة رغبة النظام السعودي بالسيطرة". وفي يوم الأربعاء 9 يناير / كانون ثاني 2019، أضفت المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة صفة لاجئة على رهن القانون التي فرت من بلادها إلى تايلاند، وطلبت من أستراليا منحها حق اللجوء، حسب ما نقل موقع "الحرّة" الإلكتروني عن مسؤولين أستراليين.

وكانت أستراليا قد أعلنت، الثلاثاء 8 يناير / كانون ثاني 2019، أنها "ستدرس بعناية" طلب لجوء القانون التي أوقفت في مطار بانكوك في عطلة نهاية الأسبوع، بعدما فرارها من السعودية بسبب القيود التي يفرضها النظام على النساء.

وحاولت السلطات السعودية جعل قضية الفتاة "مسألة عائلية بحتة"، واعتبر القوائم بالأعمال السعودي في بانكوك عبد الله الشعبي إنه "كان يأمل أن تأخذ السلطات التايلاندية هاتف القانون بدلاً من جواز سفرها"، مشيراً إلى أن متابعيها على حسابها الجديد في "تويتر" "بلغوا 45 ألفاً في يوم واحد".